مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية و الاتصالية
Eissn :2600-6863 Issn : 2353-050
المجلد 2/ العدد 01 (2014)، 56-76

دور الاتصال الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة البيئية
دراسة حالة الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث

الدكتورة: فتيحة أوهايبية
جامعة باجي مختار- عنابة-الجزائر

مقدمة:

يعدّ الاتصال أساسيا لتطوير علاقة الفرد بالجمعية سواء أكان عنصرا فاعلا فيها، كالمنخرطين والمتعاطفين، أو عنصرا غير فاعل، كما أن للاتصال أهمية كبيرة في تكوين شبكات لتنسيق نشاط الأفراد داخل الجمعية، وتشتمل هذه الشبكات على الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري، كما تتضح أهميته في تحديد الأدوار التي تكفل تحقيق الجمعية لمختلف أهدافها، والتي تصبو من خلالها إلى بعث قيم التطوع والتعاون والنضال الاجتماعي لخدمة المصلحة العامة المتمثلة في المحافظة على البيئة وصيانتها، وبذلك تتحقق المواطنة البيئية.

تقديم الحالة:

أسست جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث لولاية عنابة في11 مارس1990، بهدف حماية البيئة ومحاربة التلوث بمختلف أشكاله خاصة في هذه الجهة من الوطن- عنابة- حيث تنتشر بها كبريات الوحدات الصناعية، وقد عملت هذه الجمعية بعد أن كانت ولائية على تكثيف نشاطاتها الموجهة من أجل مكافحة التلوث وتفادي الضرر المحدق بالصحة العمومية وسلامة المحيط بوجه أخص. وقد اتخذت مقرا رئيسيا لها ببلدية البوني، ثم استطاعت شيئا فشيئا أن توسع من دائرة نشاطاتها لترتقي إلى المستوى الوطني وتصبح جمعية وطنية بعد الاعتماد المقدم لها من طرف وزارة الداخلية تحت رقم 106 والصادر بتاريخ 20 جانفي 1996. حيث أصبحت تسمى **الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث.**

تتكون الجمعية من عدد معتبر من الأعضاء ومناصرين، منهم الأطباء، والأساتذة، والباحثون الجامعيين، والمهندسون، والإطارات، والعمال، والطلبة...الخ. ولها فروع ولائية

دور الاتصال الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة البيئية

تغطي التراب الوطني، إذ أن طابعها الوطني مكنها من فتح مكاتب ولائية عبر 19 ولاية، تمكنت من أن تتوزع عليها، وهي: ولاية عنابة، الجزائر العاصمة، تيزي وزو، سوق أهراس، الأغواط، قسنطينة، بسكرة، سكيكدة، باتنة، المسيلة،... و ولايات أخرى. كما أن للجمعية تنسيقا وتعاونا في جميع النشاطات المتعلقة بحماية البيئة مع جميع الجمعيات والهيئات الرسمية المحلية والوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية. وتتعدى فضاءات تأثيرها الحيز الوطني، إلى المغرب العربي، وحتى العالم بأسره.

ولتوضيح الخطة الاتصالية لهذه الجمعية في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث، وكيف تعمل على ترسيخ قيم المواطنة لدى الأفراد، تم الاعتماد على النموذج التالي، وهو نموذج يبرز الخطة الاتصالية للتنظيمات الجمعوية، يتميز بأنه نموذج متخصص، أي أنه يتعلق فقط بالتنظيمات الجمعوية، ويبرز بوضوح خصوصيتها على اعتبار أنها تنظيم اتصالي.

الاتصال الخارجي: الع

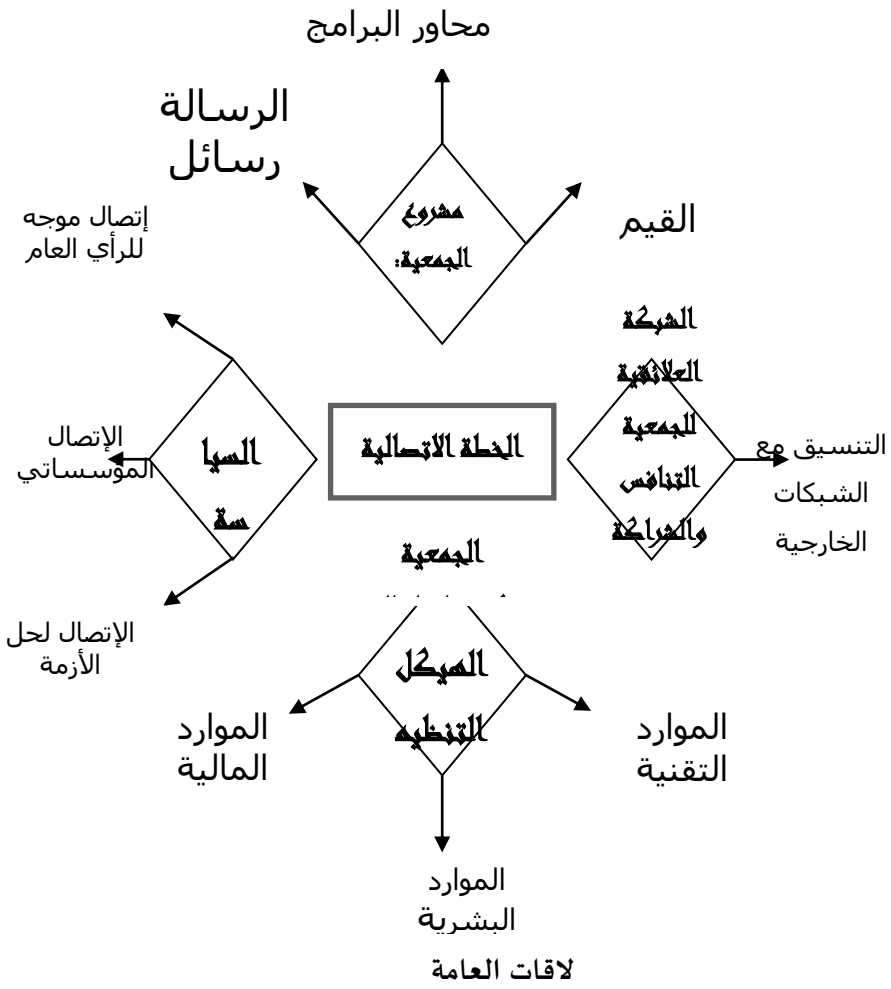

اتصال داخلي: التحسيس بالانتماء الهوية الجمعوية

الخطة الاتصالية للجمعية

دور الاتصال الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة البيئية

أولا - مشروع الجمعية:

خطة المشروع: وهي الخطة التي تضعها في مرحلة إعداد مشروع، برنامج أو خدمة، وتتضمن هذه الخطة مبررات المشروع، أو بمعنى آخر الاحتياجات التي جاء المشروع ليستجيب لها، أهدافه، إجراءاته ونشاطاته، فريق العمل، الموازنة والنتائج.

يتمثل مشروع الجمعية في الغايات الرئيسية المسطرة من طرف الجمعية، ويشير إلى الطرق والوسائل المتبناة لتحقيقها. و يتضمن مشروع الجمعية أربع نقاط أساسية هي:

- **النظرة المستقبلية**: و تتمثل في طموحات الجمعية، والمهام التي تقوم بها على ضوء الأهداف المنشودة.

أ - مناقشة أهداف الجمعية:

لقد بينت نتائج التحقيقات الميدانية أن التنظيمات الجمعوية في الجزائر تنبع من مبادرات المواطنين الخاصة، لتحقيق مصالح أعضائها، والمساهمة في صياغة التغيير المجتمعي من خلال استخدام مختلف وسائل الاتصال التي تمكنها من تحقيق ذلك. فتلك المؤسسات الاجتماعية أصبحت سمة بارزة للمجتمعات المتحضرة وتعكس المبادرات الإيجابية والجهود التطوعية للعطاء والإبداع، لذا فإن دورها مكمل لدور الدولة في النهوض بأوضاع المجتمع والارتقاء بمستوى معيشة المواطن اجتماعيا وثقافيا وتنمية مهارات الأفراد في أداء الخدمات في كافة مجالات الخدمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبما أن أي تقدم عصري ونماء بشري لا يمكن له أن يتحقق دون إعطاء المجتمع دوره الكامل في المشاركة فيه وتفعيل دور الفرد تفعيلا إيجابيا، فإن ذلك يوضح الأهمية البالغة للاتصال ودوره الهام في عملية تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم البيئية[1].

ومن خلال المعطيات الميدانية المحصل عليها في إطار دراسة حالة هذه الجمعية سيتوضح لنا عوامل فشل أو نجاح الاتصال الجمعوي في تحقيق هدف التعبئة من خلال تحليل قيم المواطنة البيئية التي تسعى الجمعية إلى ترسيخها في إطار المشروع العام للجمعية، وذلك في ضوء محاور المخطط أدناه والذي يبرز بوضوح مؤشرات

أهداف الاتصال الجمعوي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، في ضوء المشروع العام للجمعية.

كيفية بروز فكرة حماية البيئة في الجزائر:

طرحت مسألة حماية البيئة والمحيط في الجزائر كقضية حساسة وهامة مباشرة بعد الاستقلال والتحرر من براثن الاستعمار، وكان من الضروري أن تحض بعناية تامة، ليس فقط لكونها قضية العصر بعد تكاثر أو تراكم وسائل الدمار المسلطة على مختلف أنواع الكائنات الحية، ولكن لأن الجزائر خضعت لاستدمار استيطاني شمل كل مجالات الحياة، وتسبب في تلوث فكري ونفسي وبيئي للجزائر، وكان عليها أن تتخلص من آثاره السامة. وقد بادرت السلطات العمومية آنذاك باتخاذ جملة كبيرة من الإجراءات والتدابير الوقائية بالتزامن مع اعتماد أسلوب التخطيط الشامل في سياسة البناء والتشييد[2].

و ازدادت اهتمامات وانشغالات الجزائر بمسألة البيئة والمحيط والطبيعة والوسط نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونظرا لتطور المجتمع الجزائري بشكل عام، لذلك فقد كرست للبيئة نصوصا تشريعية وأحكاما تنظيمية كبيرة ومختلفة. كما سخرت لها أجهزة ومؤسسات متخصصة في الرقابة ومعالجة مخاطر التلوث البيئي أو المحيطي في مختلف قطاعات النشاط الوطني، ويمكن القول بأنه ابتداء من بداية الثمانينات ومؤسسات الدولة والحزب آنذاك تكثف من نشاطها في هذا الخصوص وعلى أكثر من صعيد وذلك بعقد ندوات وملتقيات وأيام دراسية بهدف توعية المواطنين وتحسيس المسئولين والمسيرين وكافة المناضلين بضرورة التكفل أكثر بهذه القضية-البيئة والمحيط-.

و مما زاد في تعميق الاهتمام بهذا الموضوع هو ذلك البحث المستفيض والدراسة الشاملة لوضع البيئة في الجزائر بكامل أطرافها وفي جميع أبعادها و الذي قامت بإنجازه أفواج عمل تحت رعاية قطاع الشؤون الاجتماعية للأمانة الدائمة للحزب الواحد آنذاك. وتوالت بعدها الاجتماعات والدراسات والتقارير التي أسفرت عن صياغة وثيقة هامة عنونت بـ "دراسة أولية للبيئة في الجزائر..معاينة وتوصيات"، وبعدها تم عقد

ندوات في غاية الأهمية اتبعت بنقاشات واسعة وحوارات مثمرة، أسفرت عن لوائح عديدة تطلبت تضافر الجهود والتنسيق المحكم بين جميع المؤسسات والقطاعات وبفعل التعبئة الشاملة للطاقات الوطنية، المادية والبشرية مع توظيفها بنجاعة قصد الوصول إلى الأهداف الرامية إلى ضمان شروط الصحة والأمن والرقي لأفراد المجتمع الجزائري والى تطوره وتقدمه[3].

وبعدما كان مشكل تلوث البيئة لسنوات طوال من المشاكل الثانوية أصبح يشكل مركز اهتمام الحكومات المتعاقبة، ولعل أهم المشاريع الهادفة لمكافحة تلوث البيئة هو الذي موله البنك العالمي بقيمة 100 مليون دولار، وهو مخصص في الأساس لمكافحة التلوث الذي تخلفه المركبات الصناعية الكبرى الموجودة في شرق البلاد، كمركب الحديد والصلب، ومركب إنتاج الأسمدة التابع لمؤسسة أسميدال ومركب الزئبق بعزابة، وكذا مؤسسة إنتاج البلاستيك بسكيكدة[4].

ولقد أدركت الجزائر أن تفاقم مشاكل البيئة يعود أساسا لانتهاج سياسات تنموية غلبت على الخصوص البعد الاقتصادي على حساب البعد البيئي، ولتدارك هذه الوضعية المقلقة فقد أولت الجزائر عناية خاصة لموضوع البيئة وذلك بالعمل على إحداث التوازن بين مستلزمات التنمية الاقتصادية والتسيير السليم للموارد الطبيعية[5]. ومن أهم المنجزات إنشاء لجنتين ما بين وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران من جهة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية الوطنية من جهة أخرى، وذلك بهدف وضع إطار تشاوري وتنسيقي يتولى تدعيم إدماج الانشغالات البيئية في البرامج التربوية وكذا ترقية البحث العلمي في مجال البيئة[6].

الإطار المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر:

كانت بداية إنشاء هيئات لحماية البيئة في سنة **1975** أين تأسست أول هيئة، وهي **اللجنة الوطنية للبيئة GNE**، وبالموازاة مع هذه الهيئة تأسست هيئات عديدة في ميدان البحوث الغابية، وكذا علوم البحار والتهيئة الساحلية، وموارد الري. بعد فترة قدرت بالسبع سنوات تأسست **الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE**، سنة **1983**،

من أهم نشاطاتها إجراء بحوث تتعلق بالمخاطر التي تهدد البيئة، وضمان الرقابة بكل الأشكال وربط مخططات التدخلات الممكنة.

أما على المستوى الحكومي فقد أسندت لعدة وزارات مسئوليات متعددة المهام، سنة 1993 كانت مسئولية حماية البيئة مسندة للوزارة المكلفة بالبحث التكنولوجي والبيئة، تحت إشراف مديرية التربية، تحولت هذه الأخيرة في سنة 1994 إلى المديرية العامة للبيئة، وأصبحت تابعة للوزارة الوصية- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري. بعدها تم **إنشاء كتابة الدولة للبيئة**، وذلك سنة 1996، وتبع هذا الإجراء بتنصيب **المجلس الأعلى للبيئة والتنمية** بعد أن تم إنشاؤه بموجب مرسوم رئاسي في 25 ديسمبر 1994، يندرج في سياق التوجه الرامي إلى التكفل بقطاع البيئة[7]، ويضم هذا المجلس 12 وزارة وغيرها من التنظيمات كالجمعيات المهتمة بالبيئة ومنها **الجمعية الوطنية للبيئة ومكافحة التلوثAPEP**، وكذا **الفيدرالية الوطنية لجمعيات حماية البيئة** التي تأسست خلال شهر **أوت** 1998 اثر ملتقى وطني ضم ممثلي الحركة الجمعوية للبيئة، ولا ننسى في سياق حديثنا عن المؤسسات التي عليها التكفل بالحماية البيئية **مفتشية البيئة** المتواجدة على مستوى كل ولايات القطر[8].

واقع التربية البيئية في الجزائر:

تجسد اهتمام الجزائر بالتربية البيئية في إصدار عدد من التشريعات والإجراءات التي تنظم التعامل مع البيئة وتحاول حمايتها و الحفاظ عليها والسعي لإعداد الموطن الواعي بأهمية البيئة ومكانتها، وهو ما يسمى بالتربية البيئية، ويتراوح اهتمام الجزائر والتشريعات والإجراءات والأنشطة التي صدرت عنها بين التركيز على حماية البيئة والتشجيع على تحسينها والحفاظ عليها ودرء الأخطار التي تهددها، وبين إدماج الموضوعات البيئية في المناهج المدرسية، وتخصيص مادة مستقلة لها. وفيما يلي عرض للإجراءات والتشريعات والأنشطة التي تحترم في الجزائر (مواثيق جامعة الدول العربية، 1993).

- نص الميثاق الوطني على "تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان والحفاظ على التوازنات الطبيعية.

- أنشئت وزارة خاصة بالري والبيئة والغابات، وكلفت بها مهمة حماية الطبيعة والمحافظة على الموارد الطبيعية من أسباب التدهور.

- صدر القانون الخاص بحماية البيئة في2/5/ 1983، والقانون الخاص بحماية المياه في 7/16/ 1983.

- نص الميثاق الوطني لصلة البيئة بالتربية على ما يلي: " يجب أن نسعى إلى تمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية ومعرفة المحيط الطبيعي والواقع الاجتماعي.

- أقيمت المدرسة الأساسية (9سنوات) عام 1981/1980، وقد بنيت مناهجها على إتاحة الفرص للتلاميذ للاتصال المباشر بالوسط للتعرف على مختلف جوانب الحياة ودراستها دراسة شاملة تجعل التلميذ يدرك أهمية حماية البيئة، والمحافظة عليها.

- تم إدماج مبادئ التربية البيئية ضمن النشاطات التربوية التالية: دراسة الوسط، اللغة العربية، التربية السياسية، التربية الفنية، التربية الإسلامية، الجغرافيا.

- منح مشروع الإصلاح التربوي في التعليم الثانوي للتربية البيئية مكانا هاما، وذلك بتوحيد عدة أنشطة تربوية في المواد: (اللغات، العلوم، الجغرافيا، التاريخ، الفيزياء، الكيمياء).

- وضع مناهج خاصة بالتربية البيئية في معاهد إعداد المعلمين، موجهة لمعلمي المرحلة الابتدائية، وأساتذة العلوم الطبيعية، والتقنيات الزراعية، وأساتذة العلوم الاجتماعية، كما يستفيد من هذا المنهج المعلمون والأساتذة الموجودون في الميدان[9].

التطور التاريخي لفكرة حماية البيئة في العالم:

لقد حاول الإنسان منذ الأزمنة الغابرة تكييف حياته ومعاشه مع معطيات أو متطلبات البيئة أو الطبيعة التي يعيش فيها وكان موفقا في ذلك إلى أبعد الحدود، فقد كانت البيئة ولا زالت موضع اهتمام البشر، وتطورت تصوراتهم ومواقفهم منها عبر

العصور المختلفة، وحرصت معظم الحضارات القديمة على صون البيئة عبر العصور المختلفة، لكن منذ ظهور الرواج الصناعي إلى الوجود والبيئة في تدهور تدريجي من خلال الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية، وبروز عوامل التسمم كالضباب الصناعي وتلوث البحار وتسرب الغازات السامة والتصحر ونحوها من العوامل المخلة بالتوازن البيولوجي التي أضحت وبمرور الزمن تهدد حتى حياة الإنسان نفسه. و هو ما دفع الدول إلى التفكير في إيجاد الصيغ القانونية المناسبة والكفيلة بوضع حدود فاصلة لهذه الاختلافات الخطيرة، أو على الأقل التصدي لها في التقليل من حدتها المتزايدة بفعل الوسائل الحديثة والأنماط الجديدة المتعارف عليها الآن.

و ترجع بداية المشكلة إلى طبيعة العلاقة التبادلية بين الإنسان وعناصر البيئة الطبيعية من خلال عملية تبادلية لمواد الإنتاجية. في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته، في هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة[10]. وفي المقابل ترى كل من **مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي** بأن الاهتمام بالبيئة قديم قدم الحضارات الإنسانية، ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة عن الفهم المتنوع للبيئة إلا أن بداية السبعينات قد ارتبطت بتحولات كبرى على مستوى الاهتمام والفهم والمعالجة تجسدت في العديد من الدراسات والبحوث العلمية للبيئة، فضلا عن المؤتمرات والندوات على مختلف المستويات العالمية والمحلية[11].

ولقد تزايد الاهتمام بقضايا البيئة خلال العشرين سنة الماضية بصفة عامة، والسنوات الخمس الأخيرة بصفة خاصة، وذلك بعد انفجار مفاعل "تشرنوبيل" النووي في الاتحاد السوفيتي، واكتشاف ثقب الأوزون، كما ساهمت عملية التطور التكنولوجي والصناعي التي يشهدها الإنسان في جذب الانتباه لأهمية قضايا البيئة حيث امتلك الإنسان أدوات تدمير وفناء البشرية مثل الأسلحة النووية والكيماوية[12]، ونشأت منظمات عالمية تهتم بقضايا البيئة في العالم تساهم بشكل فعال ماديا ومعنويا في دراسة المشاكل البيئية، نذكر منها **الصندوق العالمي للبيئة FEM**، وكذا جهاز **مرفق**

البيئة، وهو جهاز مالي خاص بالأنشطة التمويلية في الدول المتلقية لمساعدات التنمية إلى حماية البيئة العالمية[13].

تلقين مبادئ الثقافة البيئية لترسيخ المواطنة البيئية كهدف للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث:

إن الثقافة البيئية كمرادف غير مباشر للتعلم الإيكولوجي والتربية البيئية هي عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيمية وجملة المعارف والكفاءات والقدرات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه، وذلك من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها.إن حماية البيئة الموجهة حسب الأهداف الأساسية والثانوية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، هو عمل احتياطي وقائي موجّه تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الدولة وذلك بالتعاون الفعّال مع كافة الجمعيات المدنية بهدف معالجة النقاط الرئيسية التالية:

- إزالة أو معالجة الأضرار البيئية القائمة.
- تجنب أو إقلال المشاكل والأخطار البيئية الراهنة.
- الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية والتي قد يكون من الممكن تداركها.

إن إحدى أهم التزامات الجمعية وأكثرها خصوصية تكمن في تحديد الشروط الضرورية لحماية البيئة وتجنب المشاكل البيئية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- شرح القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة مجالات حماية البيئة عل أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية. هذا بالإضافة إلى شرح إمكانية فرض ضرائب ورسوم بيئية بحسب المبدأ "من يستهلك البيئة ومواردها أكثر يدفع أكثر"، هذا ويمكن استخدام الضرائب المقررة لدعم مشاريع حماية المناخ أو كاستثمارات في مجال الطاقات البديلة.

- كذلك ينبغي منح إعانات مالية وإيجاد وتطوير مواد استعمال ذات مواصفات رفيقة بالبيئة، وتطوير عمليات إنتاجية فقيرة العوادم والعمل على تطوير مشاريع وأساليب إعادة الاستثمار الفعّال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بكافة أشكالها بطرق بيئية سليمة. ومن الطبيعي أن تسعى ضمن هذا الإطار قوانين حماية

البيئة لتحقيق الاستعمال الأمثل للمصادر الطبيعية بما فيها الماء والتربة من خلال إيجاد طرق ووسائل رفيقة بالغابات والأراضي والطبيعة بشكل عام.

- العمل على الارتقاء بمستوى الوعي البيئي بين السكان ومتابعة تطوره من خلال برامج ثقافية وإعلامية وكذلك تقديم الاستشارات والنصائح البيئية بغية الوصول إلى الهدف الأكبر، وهو خلق نهضة وطنية ذات عزيمة وتصميم على حماية البيئة والوقاية من التلوث والوقوف في وجه المحاولات الرامية لنقل الصناعات الملوثة إلى بلدان العالم الثالث بحجة تشجيع الاستثمار.

- خلق حالة من الانسجام والتعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الجزائر والبلدان المجاورة بالإضافة إلى تأمين وتفعيل جسور التعاون التقني مع بعض البلدان والجامعات الأوروبية بهدف تطوير مشروع مشترك ضمن إطار تفعيل السياسة البيئية وإبراز دورها الرئيسي في درء المخاطر البيئية واتخاذ التدابير المناسبة للحد من ظهور مشاكل بيئية مستقبلية.

- تقتضي الضرورة تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية ومراقبة تطبيقها بالإضافة إلى الاعتماد على ما يسمى باختبار حساسية البيئة ومدى إمكانية التعايش معها، ووضع هذا الاختبار موضع التنفيذ على أن يمتد ليشمل كافة مجالات التخطيط لمشاريع الاستثمار بكافة أشكالها بما فيها الصناعية والإنتاجية آخذين بعين الاعتبار أنواع المنتجات وطرق الإنتاج وكذلك طرق التخلص من النفايات الصادرة عن العملية الإنتاجية.

- تشجيع ترجمة العلوم البيئية في المجال القانوني البيئي والهندسي والاقتصادي والتربوي البيئي إلى اللغة العربية وزيادة فرص التخصص العالي في المجال البيئي من أجل خلق كيانات علمية بيئية قادرة على نشر الثقافة البيئية التقنية الحديثة وفرض تواجدها عالمياً باعتمادها أسلوب ضمان الجودة الشاملة.

وأخيراً، فإن السياسة البيئية الناجعة كما تراها الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث هي تلك السياسة التي تمهّد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام

السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والإنسان وتمكين المستثمرين والباحثين من الوصول إلى دراسة وفحص كل النواظم واللوائح والمعايير التقنية المتواجدة وإعطاء الضوء الأخضر أمام إدخال معايير جديدة وكذلك التقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة بنظام جماعي مهتم بإدارة البيئة واختباراتها، وإشراك المواطنين، عن طريق وسائل الإعلام مثلاً، لإبداء الرأي حول البعد البيئي للمشاريع التي يُعتزم إنشاؤها وكذلك لإشراكهم في الاتفاقات الصناعية التي يُزمع عقدها، وبهذا الشكل يمكن الشروع بمحاولة للاتحاد والتعاون بعيداً عن أي تعارض بين النظام الإيكولوجي والنظام الاقتصادي.

الخطة الإستراتيجية الاتصالية ضمن المشروع العام للجمعية:

تسعى الجمعية إلى تحقيق تطويرها، لذا عليها أن تسخر الوسائل والإمكانيات التي تفرضها سياستها، لذا فهي تختار إستراتيجيتها الاتصالية وفقا لمعطياتها، وليس وفقا لمنطق وسائل الإعلام. وترتبط الإستراتيجية الاتصالية للجمعية بمشروع الجمعية على المدى البعيد. إن اختيار المشروع و المخطط الاتصالي الاستراتيجي يسمح للجمعية بالحصول على مكانة وموقع مستقل في المحيط الذي تتواجد فيه، ولا تتلخص الخطة الاتصالية الإستراتيجية في جرد الدعائم الإعلامية المستخدمة، ولكنها تحدد مجموع الوسائل التي تساهم في تطوير الاتصال، ومنه في تطوير الجمعية.

التشخيص من أجل وضع خطة اتصالية:

قبل تبني الجمعية لخطة اتصالية، من الضروري القيام بتشخيص الاتصال داخل الجمعية، واقتراح حلول أو على الأقل اقتراح محاور من شأنها أن توجه الاتصال. يأخذ بعين الاعتبار في عملية تشخيص الاتصال العناصر الأربع الرئيسية التالية:

- الموارد المادية للجمعية والمهارات والقدرات اللازمة لوضع خطة اتصالية.
- الهوية البصرية للجمعية، والتي يعكسها لوقو الجمعية ومختلف الدعائم الاتصالية التي تعتمدها.

- تحديد الأهداف وتحديد قيم الجمعية والتي يعكسها تاريخ الجمعية من خلال منظومتها الثقافية.
- تحديد علاقات الشراكة وعلاقات المنافسة والتي تسمح للجمعية بالوصول لجماهيرها المستهدفة.

الرسالة الاتصالية للجمعية:

توضح الرسالة كيف ستحقق الجمعية رؤيتها، ونظراً لخصوصية مضموني الرؤية والرسالة، فإنهما تمثلان "البوصلة" لكافة جهود ونشاطات الجمعية وتوجهاتها. فأهداف الجمعية يجب أن تعبر عن رسالتها، والخطة الإستراتيجية تأتي بأهداف إستراتيجية تستجيب لرسالة الجمعية، وكذلك يؤدي تطبيق النشاطات والخدمات إلى إحداث آثار وتغييرات في المجتمع تجد صداها في رسالة الجمعية. فأي شيء تقوم به الجمعية يجب أن يؤدي بالضرورة إلى تحقيق رسالتها وبالتالي رؤيتها. ورغم أهمية الرؤية والرسالة، فإن الكثير من الجمعيات تقوم بإعدادهما وتعتبر أن الأهداف المنصوص عليها في نظامها الأساسي تفي بالغرض. ومن الأخطاء الشائعة كذلك، تعتبر بعض الجمعيات أن الرؤية والرسالة ثابتين لا يمكن تغييرهما أو تعديلهما، وعلى العكس من ذلك فإنه على الجمعية أن تراجع رؤيتها ورسالتها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك وأن تعدلهما أو تغيرهما إذا ما طرأت أمور مستجدة عليهما. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الرؤية وبحكم طبيعتها المستقبلية، يمكن أن تتسم بالديمومة أكثر من الرسالة، حيث أن الرؤية عادة ما يتم تعديلها بعد مرور ثلاث أو خمس سنوات عليهما، أما الرسالة فمن الممكن أن يتم تعديلها أو تغييرها بشكل سنوي.

"تدرك الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث أهمية وجود رؤية مستقبلية ورسالة اتصالية لها تواكبان وتستجيبان لإحتياجاتها وتوجهاتها، وتعتبرهما نقطة الأساس الذي تنطلق منها أهدافها ونشاطاتها وكافة أعمالها". هكذا عبر رئيس الجمعية عن أهمية الرسالة الاتصالية ودورها الفاعل في ترسيخ القيم البيئية، مؤكدا بأن مضمون الرسالة لابد أن يتميز بالاختصار والوضوح حتى يعبر عن الغاية من وجود الجمعية، وآليات العمل التي تطبقها لتحقيق هذه الغاية، ويحدد القيم التي تنطلق منها

الجمعية في تقديم خدماتها، ويحدد الفئات التي تستفيد من هذه الخدمات. و لقد قامت الجمعية محل الدراسة بإعداد بيان رسالتها بجهد جماعي وبمشاركة كآفة المعنيين للاستفادة من مساهماتهم وآرائهم للوصول إلى صياغة شاملة وفعّالة لبيان الرسالة، وهو ما سنوضحه من خلال ما يلي:

قيم المواطنة البيئية مرتبة من الأهم فالمهم في رسائل الجمعية الاتصالية:

يقول رئيس الجمعية: "***إن موضوع القيم البيئية اليوم أصبح موضع اهتمام الجميع حكومات ومؤسسات وأفراد خاصة في ظل التطور المادي المذهل في شتى ميادين الحياة الذي أدى إلى اختلال في منظومة القيم في المجتمع...بصورة أثرت في سلوكياتهم لدرجة إصابتهم بأزمة سلوك أدت إلى اختلال في البناء القيمي في المجتمع، تمثلت صوره في أشكال عديدة من السلوك، منها ما لحق بالبيئة من دمار وتلوث وفساد نتيجة تدني مستوى الوعي لدى الأفراد والجماعات...***"

نستخلص من محتوى ما قاله القائم بالاتصال على مستوى الجمعية بأن تناول المسألة البيئية في إطار مؤسساتي وبطرق اتصالية كفيلة بذلك أصبح الشغل الشاغل لكل من يعمل في مجال التربية على المواطنة البيئية لأن هذا الأمر يتعلق بالسلوكيات التي تصدر عن الإنسان وما تستند إليه من مناهج واتجاهات وقيم توجه الفرد إلى السلوكيات الرشيدة، بحيث يتم التخلص من السلوكيات المدمرة للبيئة بكل أشكالها.

كما نستنتج بأن الاهتمام بالقيم البيئية والعلم على تنميتها لدى الأفراد من أهم ما تصبو إلى ترسيخه الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث من خلال مختلف نشاطاتها الاتصالية، وذلك وفقا للترتيب التالي:

- تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية اتجاه البيئة، وتأكيد مفاهيم المشاركة المجتمعية والديمقراطية كمفاهيم أساسية للمواطنة البيئية، وتجاوز قيم السلبية والتواكل في المجتمع، وإذكاء الوعي الاجتماعي والرأي العام المستنير، وتوثيق الصلة بين الأفراد والجماعات ومشاريع التنمية البيئية في المجتمع.
- تمثل الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث جماعات التغير في المجتمع وأقدر التنظيمات على الاتصال بالقواعد الجماهيرية بحكم طبيعتها التطوعية، ومن ثم

تكون أقدر على تلمس حاجات المواطنين الحقيقية، وتمثل تطلعاتها والتعبير عنها، ومن ثم فهي الأقدر على صياغة أنسب السياسات في مجالات حماية الحقوق والواجبات البيئية.

- تقوم الجمعية بالتوعية بموارد الخدمات التي يوفرها المجتمع عن طريق مكاتب تقديم المشورة للمواطنين، وتوجيه نظر الأجهزة الحكومية نحو بعض المشكلات الخاصة التي لم تنتبه إليها، إلى جانب القيام بالبحوث لاكتشاف الحاجات الاجتماعية والصحية في المجتمع، واقتراح التشريعات الاجتماعية وحث السلطات الحكومية لاتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لإشباع تلك الاحتياجات.

تعريف الفرد بحقوقه وواجباته كأسلوب اتصالي لتعديل سلوكياته من منظور رئيس الجمعية:

إن المتصفح لمنشورات الجمعية وخصوصا مجلتها سوف يدرك مدى تركيزها على الجانب السلوكي واعتباره مجالا لها، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن القيم البيئية لا يمكن أن تتوضح إلا من خلال ترجمتها إلى سلوك عملي يتكيف به الفرد مع مجتمعه.

في سؤالنا حول الحقوق والواجبات البيئية حدد رئيس الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث والقائم بالاتصال على مستواها، بأنه من حق الإنسان أن يتمتع بما تمنحه البيئة له حتى يشبع حاجاته، ولكن هذه الحقوق يقابلها واجبات نحو البيئة.

وهنا يوضح رئيس الجمعية بأن حق المواطن في العيش في بيئة متوازنة خالية من الأضرار التي تلحق صحته ورفاهيته من أهم الحقوق الأساسية التي استقرت عليها المواثيق الدولية وانعكست على التشريعات الوطنية. فالبيئة هي الوعاء التي يمارس فيها المواطن حقوقه الأساسية التي من أهمها الحق في الحياة، ولا يمكن للمواطن أن يباشر حقوقه وحرياته إذا ما وجد خلل في البيئة التي يعيش فيها على نحو يهدد حياته ذاتها أو يمس سلامته ورفاهيته. ويشمل هذا حق المواطن في أن يعيش في بيئة صحية ونظيفة، وتجنب انتشار الأمراض، والحصول على حاجاته الأساسية من مأكل ومشرب خالية من صور التلوث الضار بالصحة. وقد وضع قانون البيئة، وهو القانون رقم 4

لسنة 1994، إطاراً للمحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها.

ويقوم هذا الحق على الأسس والمحاور التالية:

·حق المواطن في توفير بيئة نظيفة وصحية تكفل التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

·الحق في كفالة سبل الوقاية من الأمراض المعدية والمتفشية ومعالجتها.

·مقاومة مصادر التلوث واتخاذ الإجراءات اللازمة للرقابة على هذه المصادر.

·حماية الموارد الطبيعية، والالتزام بتنمية ثرواتها ومواردها والحفاظ على حق الأجيال القادمة فيها.

وقد حاول المفكر ***بيرللوزيد*** صياغة ما أسماه الحقوق البيئية نتيجة لمحاولته الإجابة على أسئلة أربعة هي:

- إذا كان الإنسان وهو المسيطر على البيئة يتقاسم ما في الأرض مع الكائنات الأخرى، فما الواجبات الملقاة على عاتق الإنسان في خدمة هذه المصادر؟
- إذا كان هناك بعض القوى التي تهدد حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية، فهل من حقنا تحديد هذه القوى والمسيطر عليها؟
- مع توفير ما يكفي لمجرد البقاء هل هناك أفضلية في استخدام المصادر البيئية؟
- ما هو أدنى حد من الحقوق يعطى للإنسان دون التفريط في صالح المجتمع وحق سائر الأنواع ؟[14].

حقوق وواجبات المواطنة البيئية كمضمون لرسائل الجمعية الاتصالية:

إذا كان من البديهي أنه من أبسط الحقوق الطبيعية لكل كائن حي وللإنسان بالخصوص هو الحق في الحياة والصحة مع العلم أن هذا الحق هو شرط من شروط الحرية فان التلوث الذي يؤدي إلى تدهور البيئة والضرر بالإنسان مهددا وجوده على الأرض يشكل خرقا واضحا لهذا الحق، إذا كان كل من الهواء والماء والتربة أوساط للحياة فان تدهور هذه المحاور الثلاثة ينعكس سلبا على الكائنات التي تعيش فيها.

إن علاقة الإنسان بالبيئة بدأت بالعمل على الحماية من البيئة وكوارثها، وتطورت تلك العلاقة، فأصبح الإنسان هو موجهها والمسيطر عليها، وانقلب ميزان العلاقة، وأصبحت تتحدد الآن في حماية البيئة من غوائل الإنسان بعد ظهور الكثير من المشكلات البيئية، غير أن البيئة لا تقتصر على البيئة الطبيعية فقط بل لها عدة استخدامات.

إذا فاحترام الحياة يمر حتما باحترام المحيط، ومن واجب كل منا أن يكن للمحيط التقدير الذي يخص به الحياة، إن مفهوم حقوق الإنسان من وجهة نظر الجمعيات النشطة في مجال البيئة يجب أن يشمل الحق في محيط وبيئة نظيفة.

إن الإنسان حيثما وجد يحاول دائما أن يتمتع إلى أقصى حد بكل ما يقدمه له النظام البيئي الذي يعيش فيه، ولهذا استهدف **بيير دنوريد** حصر العناصر التي تكون الخلق البيئي الذي يجب أن يكون عليه الإنسان، وقد قسم الحقوق البيئية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، هي:

1-الحاجات والحقوق البيئية الأساسية للفرد: وهي بدورها مقسمة إلى ستة أقسام:

أ- الحاجات والحقوق الفيزيولوجية

ب- الحاجات والحقوق النفسية

ج- الحاجات والحقوق الاجتماعية

د- الحاجات والحقوق الاقتصادية

هـ- الحاجات والحقوق السياسية

و- الحاجات والحقوق الدينية

2-الحقوق والواجبات الرئيسية نحو الجماعة والمجتمع.

3-الحقوق والواجبات الرئيسية نحو الأنواع: يمكن تحديد هذه الحقوق فيما يلي:

الحقوق البيئية الأساسية: وتشمل

- النواحي الفيزيولوجية: مثل الضوء، والهواء، والماء، والمأوى، والغذاء، والتواصل البشري.

- النواحي النفسية: تشمل الحيز الذي يعيش فيه الإنسان، والأمن، وإشباع الدوافع الجنسية، والتعامل مع الآخرين.

- النواحي الاجتماعية: الحق في اختيار مكان الإقامة، والمسكن الخاص، والعمل، والانتماء. ولهذه الحقوق علاقة بالعوامل الاقتصادية مثل الدخل المناسب، والحق في اتخاذ القرار والملكية.

- النواحي السياسية: تشمل التعليم، والإعلام، والمشاركة.

- الحقوق الدينية: الاعتقاد، والعبادة، والأخلاق.

إن هذه الحقوق الواجب الحصول عليها، والالتزامات الواجب التقيد بها تمثل مسؤولية مشتركة بين المواطن الفرد والجماعات والمجتمعات التي تنتمون إليها، وهنا يبرز دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث وباقي المنظمات الغير الحكومية النشيطة في هذا القطاع التي تتدخل بصورة كبيرة في نقل هذه الحقوق والواجبات وشرحها للأفراد، والعمل على توعيتهم في المجال البيئي، وذلك من خلال التعرف على حاجات الأفراد المتعلقة بالبيئة، ومحاولة تسيير الموارد الاجتماعية والاقتصادية فيما يحقق التوازن البيئي، وتيسير وصول الموارد إلى الفئات المحتاجة إليها ونوعية هذه الفئات وغيرها من الفئات الأخرى بالموارد القائمة ومساعدتها على استخدامها والاستفادة منها. وهنا نؤكد على أن كلما كانت معرفة القائم بالاتصال معرفة كاملة ومستفيضة بنواحي الموضوع كلما زادت فرصه في نقل الرسالة الاتصالية إلى المستهدفين بنجاح وفعالية، وعلية نستنتج بأن المستوى المعرفي الذي يتمتع به القائم بالاتصال على مستوى الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث يؤهله لنشر رسائل تتضمن قيم المحافظة على البيئة والحق في بيئة نظيفة. وانطلاقا من ذلك نحاول فيما يلي بحث الأساليب الاتصالية المعتمدة من طرف هده الجمعية لتعبئة الأفراد اتجاه القضايا البيئية لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في إطار ترسيخها لقيم المواطنة البيئية.

التحفيز على المشاركة كمضمون للرسالة الاتصالية للجمعية الوطنية لحماية البيئة من منظور رئيس الجمعية:

يرتبط الإقناع في أدبيات الاتصال ببناء الرسالة بالدرجة الأولى وأسلوب تقديمها، وعلى الرغم مما يشار إليه دائما من تأثيرات لعناصر أخرى في عملية الاتصال، إلا أن الرسالة وخصائصها تظل هي المتغير الأساسي والحاسم في تحقيق هدف الإقناع في الحصول على استجابات متتالية[15].

لقد أبرزت نتائج تحقيقاتنا الميدانية أن الجمعية في إطار سعيها لترسيخ قيم المواطنة تعمل على غرس مبادئ الروح الوطنية، والتي يمكن أن تكسبها الجمعية للفرد من خلال المؤشرات التالية: احترام المبادئ الوطنية، الاحتفال بالأعياد الوطنية والدينية، إقناع الأفراد بأهمية النشاطات الجمعوية وفعاليتها، وأهم اقتراحات الجمعية في ما يتعلق بتكريس روح المواطنة كمضمون للرسالة الاتصالية للجمعية التوعية بالصالح العام والمشروع المشترك للجميع، علما أن مشاريع هذه الجمعية موجهة لكل شرائح المجتمع، تكريسا للمشاركة التي تمثل مبدأ أساسي من مبادئ تنظيم المجتمع، بل إن المشاركة من أهم هذه المبادئ، فنجاح أي مشروع من مشروعات البيئة يعتمد أساسا على مشاركة الناس الذين هم مصدر أساسي لهذا التلوث، وتعود عليهم آثاره الضارة. ولذلك تعمل الطريقة على إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في المجتمع المحلي في برامج العمل حتى نضمن الحفاظ على إنجازات تلك البرامج البيئية خاصة وأن الناس عندما يشاركون في تحقيق إنجازات بأنفسهم فإنهم دائما يشعرون بملكيتهم لتلك الإنجازات وبالتالي فهم يحافظون عليها ويتقبلون الأخطاء ويواجهون العقبات ويتولون مسئوليات تكفل صيانة تلك المنجزات الأمر الذي يعني استمرارية منجزات التنمية[16]. إن من الأهداف الرئيسية لترسيخ قيم المواطنة فيما يتعلق بالقطاع البيئي العمل على زيادة الوعي بتشابك العلاقات بين الأنشطة البشرية والتغيرات التي تطرأ على بيئة العالم...و تندرج تحت هذا الهدف غاية محددة تتمثل في توصيل النتائج التي يتم تحقيقها إلى اكبر قدر ممكن من الناس.

الهوامش:

[1] - إن تنمية "المواطنة البيئية" تعني أن يكون مواطن هذا العصر واعياً بأهم القضايا البيئية ليس داخل وطنه فحسب بل عضواً نشطاً وفاعلاً في مجموعة بشرية أوسع نطاقاً، أي أن يلتزم بواجبات تجاه شعوب تعيش خارج وطنه وهو بالتالي مواطن ذو صبغة عالمية. إلى جانب تعزيز السلوكيات السليمة الواعية والمسؤولة لرفع كافة التحديات التي تواجه أجيال الحاضر والمستقبل. إن ممارسة المواطنة ليست مرهونة "بالرشد القانوني" الذي يخول المشاركة في الحياة السياسية، وخاصة العمليات الانتخابية، بل أن لكل مرحلة، بدءا بالسنوات الأولى من الحياة، أشكال وتعابير وصيغ لتلك الممارسة متى تم تحسيس الفرد بها. وبناء على ذلك، فإن تصور التربية على المواطنة من هذا المنظار، أي من زاوية ما يمكن أن تنميه حاليا من سلوكات مواطنة يومية متكيفة مع كل سن، من شأنه أن يحدث - مع مرور الزمن وتضافر جهود قنوات أخرى- ذلك التراكم الذي يغرس قيم المواطنة في الفكر والوجدان ويجعل من بلورتها وتفعيلها أمرا طبيعيا، إراديا متسما بالديمومة. لذا نحاول تسليط الضوء على التعبئة وتعديل السلوك كهدف اتصالي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث.

2- نور الدين بودهان: "حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري"، مجلة حقوق الإنسان تصدر عن المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الجزائر، رقم6، سبتمبر 1994، ص13-14.

3- المرجع نفسه، ص15-16.

4- مجلة الجيش الوطني الشعبي المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، عدد 440، مارس2000، ص25-26.

5- محمد علي بوغازي: "لنوحد جهودنا من أجل بيئة سليمة"، مجلة الجزائر-البيئة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للبيئة، وزارة الأشغال العمومية والعمران وتهيئة الإقليم والبيئة، عدد رقم 3، سنة 2000، ص 7.

6- أنظر مقال بعنوان: "نشاطات الوزارة في مجال البيئة"، مجلة الجزائر-البيئة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للبيئة وزارة الأشغال العمومية والعمران وتهيئة الإقليم والبيئة، عدد رقم 3، سنة 2000، ص10.

7- البيئة والإنسان: مجلة دورية علمية وإعلامية تصدر عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، سبتمبر 1999، العدد01، ص04.

8- المرجع نفسه، العدد01، ص11.

9- ناصر الدين زبدي: "دور التربية البيئية في تعديل سلوك الفرد تجاه محيطه"، مقال منشور في دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علمية نصف سنوية، جامعة الجزائر، العدد7، السنة2007، ص46-47 .

10- محمد منير حجاب: "التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999، ص 79.

11- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: "قضايا التنمية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص269.

12- المرجع نفسه، ص 80.

13- البيئة والإنسان: سبتمبر 1999، العدد01، ص10.

14- جابر عوض، سيد حسين: "الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص198-200.

15- محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص395.

16- جابر عوض، سيد حسين: مرجع سبق ذكره، ص241.